

من الاعتلاف ولا يجزئ الجزاء المقطوعه اطباء وما  
 وهي رؤس فخرها فان ذهب بعض اطباؤها ولم يبق الاكثر  
 جاز و اذا ذهب من الاذن او الزنب او العين  
 او اللبنة اكثر من الثلث لا يجوز عندنا به حذيفة رضي عنه  
 وقياس الثلث لا يمنع على رواية اجماع الصفي واصحاب  
 الرغزالي وفي رواية الطياري رحمه يجمع وفي رواية  
 عبد الله بن ربه رحمه الربع مانع وقال ابو يوسف رحمه  
 ما دون النصف لا يمنع وانه اذا بوا الثلث رحمه  
**ما يستحب من النضحية** التاة لا تجزئ الا من  
 واحد والبقوة تجزئ عن سبعة كذا البدنة اذا كان كلمه  
 يبرون بوجه استحقاق وان كان واحد منهم صيا او كان  
 شركاء البقرة من يربد اللحم او كان نظريا ونحو ذلك  
 لا يجوز للاخرين ايضا رجل استمرى بقرة ليضحي بها  
 عن نفسه ثم اشرك فيها جماعة افراه استحقاقا غلطا  
 فذبح كل واحد منهما اذبحته صاحبه جازت النضحية  
 شتان بين اثنين وجماعهما عن نسكهما اذ اذبحها  
 رجل دعى قصابا ليضحي به فقتل القصاب عن نفسه في الذبح

رجل غضب

رجل غضب شاة فضحي بها لم تجز الا اذا ضحيتها  
 المعضوب منه قيمة الشاة ضحيت ضحية شاة ذكرا او  
 ما شحقت واجاز السهم البيع حسب من الضحية استمر  
 شاة ثم افسد اضفعي بها جاز رجل وهب له شاة  
 فضحي بها ثم رجع الواهب في الهبة بضع فخره رحمه  
 ويجزئ عن النضحية ان قال تد على ان اضحي شاة فضحي  
 بدنة او بقرة جاز ضحية شاة لنفسه عن غيره لم تجز  
 سواء ضحى باجره او بغيره امره رجل ذبح ضحية فغيره  
 امره في ايام النضحية جاز ولم يضمن والله اعلم **ما**  
**وقت النضحية** الا افضل ان يضحى في اول ايام الخ  
 وهو اليوم العاشر من ذي الحجة ثم في اليوم الحادي عشر  
 ثم في اليوم الثاني عشر ولا يجوز بعد ذلك ولو ذبحه  
 في ليلة العيد لم تجز ولو ذبح في ليلة الحادي عشر او الثاني  
 عشر جاز مع الكراهة ولو كانت الاذحية في المصبر لم يضح  
 قبل صلوة العيد فان صلى في احد الحرمين امانى جاز  
 احياته او في مسجد اجمع ثم ذبح جاز وان لم يضح الا في  
 ولو كانت الاذحية في موضع لا يبعد من المصبر جاز ذبحها